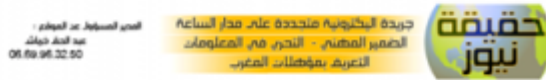


# شكاية عائلة ادريس الشراذي تناشد بانصافها في قضية عمرت لازيد من نصف قرنة

شكاية



عائلة ادريس الشراذي تناشد بانصافها في قضية عمرت لازيد من نصف  
قرنة

تلتمس عائلة ادريس الشراذي اول رئيس مدير عام الخطوط الملكية المغربية (لارام) الذي شغل ايضا منصب عامل إقليم الناظور في عهد جلالة الملك الراحل الحسن الثاني طيب الله ثراه، من الجهات العليا بعد ان سدت في وجوها كل الابواب، التكرم بتمكينها من تنفيذ احكام قضائية سابقة كانت صدرت لصالحها، والتفضل بانصافها ورد الاعتبار لقضيتها التي طالع عمرها لازيد من 50 سنة.

وتعود القضية الى دخول الشراذي عالم المال والأعمال والعقار، منذ بداية الستينات من القرن الماضي رفقة شريكين مغربي واسباني، إلا أن المتضرر الذي وضع أحد رفقاءه محله في الشركة كممثل قانوني والذي لا يمكنه التصرف في ممتلكاته دون استشارته، إضافة إلى ان الشريكين وقعوا معه عقدا ينص بعدم إدخال أي تغيير على ممتلكات الشركة، ودون حضوره نفسه وأحد الموثقين، إلا أنه رغم كل ذلك، فقد اكتشف الشراذي عقدا تنازل بموجبه شريكه عن حقه في الشركة مقابل مبلغ هزيل، ما يعني أن الشراذي خارج اللعبة.

وتضيف الرسالة ان ملف المعني بالأمر والذي شغل ايضا مدير ديوان مبارك البكاي، ظل يتنقل بين ردهات المؤسسات القضائية والمحاكم، ويتوصل به مختلف وزراء العدل، آخرهم وزير العدل والحريات مصطفى

الرميد، إلا أن القضية لا تزال عالقة ولم تحل، كما ان افراد عائلته ما يزالون يعانون بسبب هذا التماطل والتأخير في تنفيذ الحكم الذي قضت به المحكمة في أكثر من مرة لصالحهم، وبعدها لصالح أبنائه وزوجته.

كما ان ورثة المرحوم الشراي قدمت الكثير من الشكايات وطرقت ابواب كثيرة من اجل حل اشكالياتها، حيث أن هذا الملف كان في السابق قد وصل إلى يدي جلالة الملك الراحل الحسن الثاني طيب الله ثراه، الذي اعطى تعليماته الشامية انذاك لوزارة العدل من اجل انصاف العائلة، حيث توصلت الاخيرة بجواب من المفتشية العامة لوزارة العدل عام 1994، لكن دون الوصول على حل نهائي ينهي معانات عائلة الشراي التي تطالب، الان بانصافها ورد الاعتبار لها، وعدم ضياع حقها.